الإحالة العَهدية للام التعريف بين الذوات والصفات -دراسة نحوية بلاغية-

د/ شعيب يحيى

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللغات والفنون

جامعة د/ الطاهر مولاي – سعيدة

الجزائر

البريد الإلكتروني: Yahiachaib_7@yahoo.co

الاستلام	2019/5/11	المراجعة	2019/7/8	النشر	2019/8/31

الملخَّص:

هذا البحثُ يناقش قضيةَ إحالة العهد في لام التعريف، واختلافَها عند النحويين والبلاغيين، فقد كان فريق منهم يرى العهد خاصا بالتعيين الخارجي، وفريق يرى أنه قسمان: عهد للتعيين الخارجي، وعهد للتعيين الذهني، وتبعا لاختلاف المفاهيم اختلفت أقسام لام التعريف، ثم يعرج البحث بعد ذلك على قضية مهمة لم يُلتفت إليها إلا في عبارات مقتضبة وتمثيلات عابرة، وهي الاسم المحلى باللام بين الذات والصفة، إذ دخول اللام على ذاتٍ وحدها أو صفةٍ وحدها يختلف عن دخولها في صفة يَصحَبُها موصوفها، وقد حاول البحث جاهدا أنْ يُبسِّطَ طُرق الولوج إلى هذه القضايا، مُستعينا بالمنهج الوصفي والتمثيلات اليسيرة.

الكلمات المفتاحية:

الإحالة العهدية - لام التعريف - الاسم الذات والصفة - البلاغة.

Referral specified in the name of the knowledge by (al) between The name of the self or the name of the adjective A grammatical and rhetorical study

Dr. Chaib Yahia

Department of Arabic Language and Literature

University of Dr. Moulay Tahar - Saida

Algeria

Email: Yahiachaib_7@yahoo.co

Received	11/5/2019	Revised	8/7/2019	Published	31/8/2019

Abstract:

This research discusses the Referral specified in the name knowledge by (al). And their differences when the grammarians and the owners of rhetoric. It has been a team of them who see the specific referral in the knowledge is specific in external reality. And another team, sees it divided into two sections: a specific section in fact, and an unspecified section, but it is specific in mind. Then, depending on the differences of these concepts, the sections of knowledge differed by (al). Then the research entered into an important issue, which is when the name knowledge by (al) is Self-name or adjective name. Because the entry by (al) on the noun self alone or attributes alone is different from entering them together. This research has endeavored to simplify access to these issues using descriptive methods and easy examples.

Key Words:

The Referral specified - knowledge by (al) - Self name or adjective name - Rhetoric.

مُقدّمة:

إنَّ مبحثَ لام التعريف لقِيَ عنايةً كبيرة من النحاة والبلاغيين، وقد عَرَفَ اختلافا ملحوظا بينهم في بعض أقسامه الفرعية؛ إذ قسَّموا لام التعريف إلى قسمين كبيرين، هما: لام الحقيقة، ولام العهد الخارجي، وكل قسم ينضوي تحته أقسام أخرى، من بينها قسم العهد الذهني، الذي جعله بعضُهم في لام الحقيقة، وجعله البعضُ الآخر في العهد الخارجي، فما هو سبب الاختلاف؟ وهل هو اختلافهم في مفهوم العهد؟ ثم إنَّ لام التعريف قد تدخُل على ذاتٍ كما قد تدخُل على صفة، وهي إنْ دَخَلَتْ على الذات فلا شكَّ أنها تُحيل إمَّا إلى حقيقتها أو عَهْديتها، لكنها إنْ دَخَلَت على صفة فهل ستُحيل أيضا إلى حقيقة الصفة أو عهديتها، أم إلى حقيقة الموصوف (الذات) أو عَهديته؟، كل هذه الأسئلة تمثل الإشكالية التي سيُجِيب عَنْها البحث.

أوّلا: لام التعريف عند النحويين والبلاغيين:

إنَّ لام التعريف في كلٍّ من كُتب النَّحو والبلاغة تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْن: قسم يُحيل للحقيقة، وقسم يُحيل للعَهد الخارجي، فإنْ كانت اللام تحيلُ إلى التمييز بين نَوْعَيْن مختلفيْن، كأنْ تُميِّزَ الإنسان عن الدينار عن الذهب عن الأسد وهكذا، فهي لام الحقيقة، وإنْ كانت تحيلُ إلى التمييز بين فَرْدَيْن مختلفين من أفراد النوع الواحد، كأنْ تُميّز بين إنسان وإنسان، أو تميّز بين أسد وأسد، فهي لام العهد الخارجي، وفيما يلي بعضُ البَسط عن القسميْن، وسنبدأ بالعهد الخارجي؛ لأنَّ شأنَهُ أيسرُ من قَسِيمه.

1. لام العهد الخارجي: اللام هنا تُميِّزُ فَردًا عن فرْدٍ آخر، فتُعيِّنه بالذكر أو بالحُضور أو بالعِلْم، فلها أقسام ثلاثة[1]:

أ- العهد الذكريّ: هو ما كان يُحيل إلى مذكور في الكلام من قبل، إمَّا ذكرا صريحا أو ذكرا كنائيّا، فالعهد الذكري قد يكون عهدا صريحيا وقد يكون كنائيا:

- **العهد الصريحي:** ما كان يُحيل إلى مذكور صريح، أي تقدَّمَ ذكرُه صريحا، وضابطها أنْ يسُدَّ الضميرُ مَسَدَّه. مثل قوله –تعالى-: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا. فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمّل: 15 - 16]. لام لفظ (الرسول) عهد ذكري؛ لِسَبْق ذِكره، ويُمكن أنْ يقع الضميرُ موقعَ لفظ الرسول، فيقال: فعصاه فرعون.

- **العهد الكنائي:** هو ما كان يُحيل إلى مذكور خفيّ، أي تقدَّمَ ذكرُه تلويحًا، مثل قوله –تعالى-: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ. فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: 35 - 36]. لام (الذكر) عهد ذكري، رغم أنه لم يَسبق ذِكْر لفظ الذَّكَرِ صراحةً، لكنه سبق كنايةً في قولها: ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ فنذر المولود لخدمة بيت المقدِس لم يكُن إلاَّ للذكور، ولفظ "ما" هو كناية عن المولود الذكر.

وثمة احتمال آخر في لام الذكر، وهو أن تكون اللام للحقيقة، ويكون المعنى: وليست حقيقة الذكر كحقيقة الأنثى عموما، كأنها قاعدة عامة مجردة.

ب- العهد الحضوري: ما كان يُحيل إلى غير مذكور لكنه حاضر بذاته، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3]. لام (اليوم) عهد حضوري، فهو الذي يَعتمد على الحُضور بالذات، ومن أمثلته أيضا قولك لصديقك: افتح الباب، أو ناولني الكأسَ.

ج- العهد العِلْمي: ما كان يُحيل إلى غير مذكور لكنه مَعلوم، فهو الذي يعتَمِدُ على مَعرفة المخاطب، ومن أمثلته قوله –تعالى-: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[التوبة: 40]؛ إذ لم يَسبِقْ ذكرٌ للفظ "الغار"، لكن سَبَقَ العِلمُ به، فهو مَعهُودٌ بِعِلْمهم به، وأيضا قوله –تعالى-: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[الفتح: 18]، فالشجرة مَعلُومةٌ لهم، دون أنْ يَسبق في النصّ لها ذكر.

2. لام الحقيقة: وهي التي تُميّزُ نوعًا عن نوع آخر من خلال مَاهيةِ حقيقَتِهِ ومادَّتِه، أو مِنْ خلال كل أفراد حقيقته فردًا فردًا، أو منْ خلال فَرْدٍ مُبْهَمٍ من أفراد حقيقته، فهي ثلاثة أقسام عند بعض العلماء، ولكن البعضَ الآخر يجعلها قسمين فقط، الأول والثاني، أما القسم الأخير فيذكُرون اسمَهُ في فروع العهد الخارجي، وهي كالتالي[2]:

أ- اللام الجنسية: هي التي تُحيلُ إلى ذَاتِ الجِنس على المستوى العامّ وليس كل الأفراد، ولا يَصِحُّ أنْ يُستعمَلَ بَدَلَها كلمة "كلّ"، مثل قولهم: "أهلك النّاسَ الدِّينارُ والدّرْهم" أي: أهلَكَ جنْسَ الناس جنْسُ الدينار وجنسُ الدرهم. ويمثلون بعبارة: "الرَّجُلُ أقوى من الْمَرْأة"، أي: جنْسُ الرجُلِ وماهيَّتُه أقوى من جنس المرأة وماهيتها، لا كُلُّ فردٍ من أفراد الرجال أقوى من كلّ امرأة.

ب- اللام الاستغراقية: هي التي تُحيلُ إلى كلّ الأفراد، فتدلّ على الشمول، وتصحّ فيها (كلّ)، واللام الاستغراقية ثلاثة فروع:

- **الاستغراق الحقيقي:** وذلك إنْ أُحيلَ بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللَّفْظ بحسب اللُّغة (الوضع)، مثل قوله –تعالى-: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، أي: وخُلق كلّ فرد من أفراد جنس الإنسان ضعيفًا.

- **الاستغراق العُرفي:** وذلك إنْ أُحيلَ بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب العُرف، مثل قوله –تعالى-: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: 113]، أي: سَحَرَةُ مملكته، لا كلُّ سَحَرَة العالم، ومنه أن تقول: جمع المديرُ العُمّال، أي: كل عُمّاله وليس كل عُمّال العالم.

- **الاستغراق المجازي**[3]: وهي اللام التي لاستغراق صفاتِ الجنْسِ مجازًا على سبيل المبالغة، فتُفيد الإحاطة والشمول لا بجميع الأفراد، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد[4]، كأنْ تقول لمن تُريد الثناء عليه باستِجماعه صفاتِ الرجولة: أنت الرجل، أي أنت المستغرقُ في صفاتك صفاتِ جنسِ الرجال، فكأنه استغرق الجنْسَ كلّه.

ج-لام العهد الذهني: وهي التي تُحيلُ إلى فَردٍ مُبهم غير مُعيَّن بشَخْصِهِ، إذا قامَتْ القرينة على ذلك، كقوله –تعالى-: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذئب﴾ [يوسف: 13]. فلام (الذئب) تُحيل إلى ماهية الذئب في ضمن فردٍ مُبهم من الذئاب، أي فرد من أفراد الحقيقة المعيَّنة في الذهن، وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي؛ لأنها لا تأكل، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد، ومنه قولك: (ادخل إلى السُّوق واشترِ منه حاجتك) حيثُ لا سُوقَ محدّدا بينك وبين من تخاطبه، فقولك: (ادخل) قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق، فعُلِم من هذا أن المرادَ الحقيقةُ في ضمن بعض الأفراد، فكأنك تقول: ادخُلْ فردًا من أفراد حقيقة السوق المعهُودة لك، "فالقرينةُ صيَّرَتْه فردًا مُطلقًا، واللام عرَّفَتْه باعتبار جنسه"[5].

ومثل قول الشاعر[6]: وَلَقَد أَمُرُّ علَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي

الشاعر لم يُرِد لئيما معيّنا؛ لأنه يمدح نفسه والمدح لا يكون بحالة معيّنة واحدة، ولا يريد الماهية بسبب قرينة المرور، ولا الاستغراق لاستحالة المرور على كل لئيم من اللئام، فالمقصود هو الجنس في ضمن فردٍ مبهم[7].

وهذا القِسْم هو الذي اختَلَفَ فيه عُلماء النحو والبلاغة؛ إذ لا يُفرده بعضُهم قِسْمًا في لام الحقيقة، بسبب أن اللامَ الجنسيةَ مُتضمّنةٌ هذا النوع حسب رأيهم، فكل أمثلة الفرد المبهم هي للام الجنسية.

وفي هذا الصدد يذكر الدسوقي (ت1230ه) -في حاشيته على مختصر السعد- اختلافَ البيانيين مع النحويين حول هذا القسم، فالبيانيون يُقسِّمُون لام الحقيقة أربعة أقسام، ولام العهد الخارجي ثلاثة أقسام، أما النحويون فيقسّمون لام الحقيقة ثلاثة أقسام، ولام العهد الخارجي أربعة أقسام، فالمجموع سبعة عند الكلّ، وهي كالتالي:

عند البيانيين:

– لام الحقيقة: لام الجنس، لام العهد الذهني، لام الاستغراق الحقيقي، لام الاستغراق العرفي. (ولام العهد الذهني عندهم هي التي تُحيل للحقيقة في ضمنِ فردٍ مُبهم).

– لام العهد الخارجي: لام العهد الصريحي، لام العهد الكنائي، لام العَهْد العِلْمي. (والعهد العلمي عندهم يشمل ما كان مَعلومًا عند المخاطَب سواء كان حاضرا أو لا).

وعند النحويين:

– لام الحقيقة: لام الجنس، لام الاستغراق الحقيقي، لام الاستغراق العرفي.

– لام العهد الخارجي: لام العهد الصريحي، لام العهد الكنائي، لام العهد الحضوري، لام العهد الذهني. (ولام العهد الذهني عندهم هي التي تُحيل إلى معلوم غير حاضر).

ثم يختم الدسوقي هذه الأقسام بقوله: "فظهر لك أن الأقسام سبعة، وأن لام العهد الذهني عند البيانيين غيرها عند النحويين"[8].

ويُصرّح الخُضَري (1287ه) أنَّ النحاة يُدرجون لام الفرد المبهم في اللام الجنسية، ولا يفرقون بينهما كما يفعل أهل البلاغة، يقول عنها: "فهي داخلة في لام الجنس عند النحاة، وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن"[9].

ولا شكَّ أنَّ دلالة مُصطلح العهد واختلاف مفهومه عندهم يكمن وراء هذا الاضطراب الاصطلاحي، وسنُفرده بالبحث لنرى سبب الاختلاف.

ثانيا: الإحالة في العهد الذهني بين الفريقين:

إنَّ سببَ الاختلاف في هذا القسم ناجمٌ عن اختلافهم في مَفهوم العَهد، ولو تتبَّعنا مفهوم العهد في مراحل نُشوء النحو والبلاغة عبر كلّ أعلامها، لوجدنا أن هذا المصطلح يمرُّ بكثير من التغيرات، لكننا سنرصد أهم مفهُومَيْن بارِزَيْن أفرزا هذا التباين في الإحالة العهدية؛ فمن العلماء مَنْ يرى أنَّ العهد يُطلَقُ على الفرد المعيَّن في الخارج فقط، ومنهم مَنْ يرى أنَّ العهد يُطلق على المعيَّن وغير المعيَّن، ومن هذَيْن الرأيين لمفهُوم العَهْد نقف على سرّ الاختلاف.

1. الرأي الأوَّل: العهد يخصُّ المعيَّنَ خارجًا فقط:

أصحابُ هذا الرأي يروْنَ أنَّ العهدَ يختصُّ فقط بالمعهُود المعيَّن في الواقع أو الخارج، فكل ما هو مُعيَّن مَعهود فهو يَنْضوي ضِمْن اللام العهدية، وكلُّ ما كان غير ذلك فهو ضِمْن لام الحقيقة. فمفهومُ العهد على هذا الرأيِ المَعْرِفَةُ المُعَيِّنَةُ لبعض أفراد الجنس عند المخاطَب تعيينا خارجيا؛ لذلك نجدهم يُسمُّون العهدَ العلمي بالعهد الذهني أو يُدمجونه به.

ومن القائلين بهذا ابنُ يعيش (643ه)، يقول: "فأمّا تعريف العهد، فنحوُ قولك: (جاءني الرجلُ)، تخاطب بهذا مَن بينك وبينه عهدٌ في رجلٍ تُشير إليه، ولولا ذلك لم تقُل: (جاءني الرجلُ)، ولقلتَ: (جاءني رجلٌ). وكذلك: (مرَّ بي الغلامُ و(ركبتُ الفرسَ) كلُّها معارفُ؛ لإشارتك إلى أشخاصٍ معيّنةٍ، فأدخلتَ عليها الألفَ واللامَ لتعريف العهد، ومعنى العهد أن تكون مع إنسان في حديثِ رجل أو غيرِه، ثمّ يُقْبِل ذلك فتقول: (وافى الرجلُ)، أي: الذي كنّا في حديثه وذكرِه قد وافى"[10].

فابنُ يَعيشَ يحصُرُ العهدَ في التعيين الخارجي، حاضرا كان أو معلوما، ويُصرّح أنَّ مِنْ شرطِ العَهدِ إشارتَك إلى أشخاصٍ مُعيَّنة، ويضيف في موضعٍ آخر التعيينَ بالذكْر، ويؤكّدُ أنه لا بُدَّ في تعريفِ العَهْد من ثلاثةٍ: المذكور، والمتكلّمِ، والمخاطَبِ، وأنّ العهدَ لا بدَّ فيه من تقديمِ مذكورٍ، ولذلك يحسُن أنْ يقع موقعَه المضمرُ، فتقول: "جاءني رجلٌ وفعل الرجلُ" وإن شئتَ قلت: "وفعل" على إضماره لتقدُّم ذكره[11].

ومنهم أيضا ابنُ الناظم (686ه) الذي يرى أن التعريف بالأداة على ضَرْبَيْن: عهدي، وجنسي، فإن عُهد مَصحوبُها بتقديم ذِكر أو عِلْم فهي عَهدية، وإلا فجنسية، والجنسية إنْ خَلَفَها "كلّ" بدون تجوُّز فهي لشمول الأفراد، وإنْ خَلَفَها "كلّ" بتجوُّز فهي لشمول خصائص الجنس مُبالغة، وإنْ لم يخلُفْها "كلّ" فهي لبيان الحقيقة[12].

ويُتابعه ابنُ هشام (761ه) إذ يجعل اللام العهدية ثلاثة أقسام: فالعهدية إِمَّا أَن يكون مصحوبها معهودا ذكريا، أَو معهودا ذهنيا، أَو معهودا حضوريا، والجنسية إِمَّا لاستغراق الْأَفْرَاد وَهِي الَّتِي تخلفها "كل" حَقِيقَة، أَو لاستغراق خَصَائِص الأَفْرَاد وَهِي الَّتِي تخلفها "كل" مجَازًا، أَو لتعريف المَاهِيّة وَهِي الَّتِي لَا تخلفها "كل" لَا حَقِيقَة وَلَا مجَازًا[13].

ومن هذا الحصر الذي وضعه هؤلاء الأعلام يتجلَّى مَفهومُهم للعهد، فكُلُّهم وضعَ العهدَ مُقابلا للجنس، وحصَرَ الجنسَ في بيان الماهية أو استغراق الأفراد (أو الصفات)، وحصَرَ العهدَ في المعيّن والمحدّد بكونه مذكورا أو معلوما أو حاضرا في الخطاب، فالعهد لا يكون إلا لمعيّن، وتبعاً لهذا الحدّ وضعوا تلك الأقسام التي تبنَّوها.

2. الرأي الثاني: العهد يخصُّ المعيّن وغير المعيّن:

يرى السكاكي (626ه) والقزويني (739ه) وأغلبُ البلاغيين من الشُّراح وأصحاب الحواشي[14] أن العهدَ الذهني قِسمٌ من لام الحقيقة ينبغي إفراده عن الأقسام الأخرى، لأنَّ الإحالة في العَهد الذهني لا تتَّجه إلى الفرد، بل تتَّجه إلى الحقيقة من خلال فردٍ مُبهم من أفرادها، ولذلك فهو غير معيّن في الخارج (الواقع) بل مُعيَّن في الذهن، مُحيلا لا إلى الفرد في حد ذاته، بل إلى الحقيقة والجنس الذي يُمثله هذا الفرد، و"تعيُّنُه واستحضارُه في الذهن تبعًا لتعيُّن الحقيقة واستحضارها فيه، فالمعهُودُ ابتِداءً هو الحقيقة، ولما كان استِحضار الماهية يتضمَّنُ استِحضار أفرادها كان كل واحدٍ من الأفراد مَعهُودا ذهنًا"[15].

فالعهدُ على هذا الرأي هو المعرفةُ المعيّنَةُ لبعضِ أفرادِ الجنس عند المخاطَب تعيينا خارجِيا، أو ذهنيا.

ومن أهمّ الشروط التي يُركّزون عليها وجودُ قرينة تصرف الإحالة في اللام من الحقيقة إلى الفرد المبهم، أي تصرفها من الماهية المجرَّدة إلى الوجودِ والتحقُّقِ على أرض الواقع من خلال فرد مُبهم، يقول الدسوقي: "والمعرّف [بلام العهد الذهني] معناه الحقيقة المعيّنة في الذهن، وإنما أُطلِقَ على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه"[16]. أي أن هذا المعرَّفَ هو في الأصل يُحيل إلى الحقيقة والماهية المجرّدة، ولكن لما شَخَّصَتْها القرينةُ المذكورة على أرض الواقع تحوَّلَتْ من حقيقة مجرّدة مطلقة إلى حقيقة في ضِمْن فردٍ غير مُعَيَّن مِنْ أفرادها، فهو–كما يقول التفتازاني (792ه) أيضا- "موضوع للحقيقة المتَّحدة في الذهن، وإنما أُطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقةَ موجودة فيه، فجاء التعدُّد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع"[17]، فالاستعمال في الأصل إنما هو للحقيقة في ضمن الفرد.

ولذلك يبقى الكلامُ مع هذا المعرَّف على حقيقته، فاللفظ المذكور يُقصد به الحقيقة لا الفرد، حتى وإنْ كانت القرينة تدلّ على هذا الفرد المبهم؛ إذ هو يُمثّل الحقيقة لا يُمثّل نفسه، ولو كان غير ذلك لكان مجازا، وهو معنى قول الدسوقي: "وإنما أُطلِقَ على الفرد الموجود منها باعتبار أنَّ الحقيقةَ مَوجودةٌ فيه، لا باعتبار أنه فردٌ، وإلا لكان مجازًا"[18].

فإذا أُطلِقَ اللفظُ المحلَّى بلام الحقيقة على ذلك الفرد كان ذلك الإطلاقُ باعتبار عَهدية جِنسِه وحقيقتِه في الذهن، لا باعتبار خُصوصِ الفَرد، ولذلك كان الإطلاقُ حقيقيا لا مجازيا[19].

وهذا الرأي الثاني يَسلُكُهُ بعضُ النحاة أيضا كابن الحاجب (646ه) وابن مالك (672ه) والأشموني (900ه)، إذ يرَوْن أن العهد لا يقتَصِرُ فقط على الفرد المعيّن الخارجي، بل يشمَلُ أيضا الفرد غير المعيَّن، ومعنى التعريف في غير المعيَّنِ يتحقَّقُ بحُضور مَفهومِه في الذهن، فهو في الحقيقة تعريفٌ للجنس أو الماهية لكن في ضِمْنِ فَردٍ مُبهم. يقول الأشموني مُلخِّصًا هذا الرأيَ عن اللفظ المحلَّى بلام التعريف: «وقد يُشار به إلى حِصَّةٍ -مما صَدَقَ عليه من الأفراد- مُعيَّنةٍ في الخارج؛ لتقدُّم ذِكرها في اللفظ صريحًا أو كناية.. أو لحضورِ مَعناها في علم المخاطب.. أو حسِّه.. فالأداةُ لتعريف العهد الخارجي ومَدخولها في معنى عَلَم الشَّخص، وقد يُشار به إلى حِصَّةٍ غير مُعَيَّنة في الخارج، بل في الذهن نحو قولك: أدْخُل السوق، حيث لا عهدَ بينك وبين مخاطِبك في الخارج.. والأداة فيه لتعريف العهد الذهني، ومدخولها في مَعنى النكرة»[20].

وهذا ما جعلهم يميّزون العَهْدَ الخارجي بصفة (الخارجي)، والعهد الذهني بصفة (الذهني)، حتى يؤكدوا أنَّ لفظَ العَهد تتَّسع دلالتُه للمُعيَّن وغيره، فالعهد قسمان: خارجيّ وهو المعيَّن في الواقع الخارجي، وذهنيّ وهو غيرُ المعيَّن في الواقع، بل معيَّن في الذهن باعتبار إحالته إلى الماهية والحقيقة.

ثالثا: لام التعريف بين الذوات والصفات:

في الحقيقة لم أجِدْ -فيما اطَّلَعتُ عليه- مَنْ تكلَّمَ عن هذا الوجه إلا أثناء حديثهم عن اللام الاستغراقية، إذ قسَّمُوها باعتبار دخولها على الذوات والصفات إلى قِسْمَيْن اثنين، هما: الاستغراق الحقيقي (وكذا العُرفي)، والاستغراق المجازي.

فالبلاغيُّون حين تحدَّثُوا عن الاستغراق المجازي في الصفات الْتَفَتُوا إلى عُنصر مُهِمّ من عناصر التعريف، إذ لا يَنْحَصِرُ التعريف في حقيقة الذات أو عَهْديتها، وإنما قد يمتدُّ إلى الصفة فيقصِدُ حقيقَتَهَا هِيَ لا حقيقة الذات، أو يقصد عَهديتها هِيَ لا عَهدية الذات.

وقد كان سيبويه (180ه) مِنْ أوائل مَنْ أشار لهذا الأمر، إذ يقول: "لأنَّكَ إذا قُلت: هذا الرجل، فقد يكون أنْ تَعني كماله، ويكونُ أنْ تقولَ هذا الرجُل وأنتَ تُريد كُلَّ ذكَرٍ تكَلَّمَ وَمَشَى على رِجْلَيْن فهو رجل"[21]، فتحدَّث عن الصفة في الأول، وتحدّث عن الذات في الثاني، إذ قصد بقوله (تَعني كماله) كمال صفة الرجولة، فلام التعريف في الرجل تنحصر في الصفة لا في الذات، وقصد بقوله بعد ذلك (وأنت تريد كل ذكر) شمول جميع الأفراد أو الذوات، فهي هنا تَنْحَصِر في الذات لا الصفة. وقد سمَّوا الأوَّل بالاستغراق المجازي، والثاني بالاستغراق الحقيقي.

بيد أنَّ قضيةَ الذوات والصفات لا تقف عند الاستغراق فحسب، بل تَتَعَدَّى إلى كل الفُروع الأخرى للام التعريف، وهي وإنْ كانت مُنْضَبِطةً في الاستغراق، إذْ تتبَعُ قَصْدَ المتكلم، فإنها في الأقسام الأخرى للتعريف تحتاجُ استقصاءً أكثر وشَرْحًا أوفر.

وهذا الجزءُ من البَحث إنْ لم تُفَكَّ عُقَدُه فقد يُحدِث التباسا وارتباكا، فقد كان القُدماءُ يُدركون مَفاوِزَ هذه المعاني، ويَشقُّونَ مسالِكَها دون الاحتياجِ إلى دليلٍ أو التعرُّض لها بالذكر والتحليل؛ إذ كان يَكفيهم من الكلامِ القليلُ، وبعضُ الإشارات والتمثيل، ولكن بعدما تطاوَلَت الأزمان، ونَسِيَ الحاضرُ طلاوةَ اللسان وبلاغةَ الجنان، احتَجْنا لمن يأخذُ بأيدينا إلى سَلامة الذَّوْق وبَرّ الأمان.

إنَّ الاسمَ الذي تُصاحبه اللام لا بد أنْ يكون ذاتا أو صفة، ذاتًا مثل الأسد، الإنسان، الذئب...، وصفةً مثل المجتهد، المسكين، الكريم...

فإمَّا أنْ يشتَمِلَ الكلامُ على الذات وحدها، وإمَّا أن يشتمل على الصفة وحدها، وإمَّا أن يشتمل عليهما معا. فكانت الأقسام ثلاثة: لام التعريف المصاحبة للذوات، ولام التعريف المصاحبة للصفات مع حذف الذات، ولام التعريف المصاحبة للصفات مع ذكر الذات.

1. لام التعريف المصاحبة للذوات:

وهذا هو الأصل في الاستعمال؛ لأن الذات هي التي يدور عليها كل كلام، ولا يكاد يخلو منها أيّ تركيب، فإذا كان مدخول اللام ذاتا: فالمُحال إليه إمَّا هو حقيقة الذات (جنسًا أو استِغراقًا أو فردا مُبهَمًا)، وإمَّا هو عَهديَّة الذات (ذِكرًا أو حُضورا أو عِلْما)، ولنضرب مثلا بكلمة (الذئب) لكل أقسام اللام، حتى يتبيَّن باستعمال اللفظ الواحد الفرقُ الواضحُ بينها.

إذا كانت اللام للحقيقة: -لام الجنس: (الذئبُ هو من الحيوانات المفترسة). -لام الاستغراق: (احذَرْ الذئب وإنْ كان في القفص). -لام الفرد المبهم: (ضاع سائحٌ أجنبيٌّ في الغابات فأكله الذئب).

إذا كانت اللام للعهد الخارجي: -لام العَهد الذكري: (رأيتُ ذئبًا في حديقة الحَيَوانات، وكانَ الذئبُ ضَخْمًا). -لام العَهْد الحُضوري: (انظر لذاك الذئب في القفص). -لام العَهد العِلْمي: (لقد قتلوا الذئب الذي رأيناه يفرُّ البارحة).

في كلّ النماذج السابقة لا تُحيل اللام إلا لذات الذئب، إما باعتباره حقيقةً تُمَيِّز نَوْعَ الذئب عن غيره من الأنواع، وإمَّا عَهْدًا خارجيا يميِّز ذِئبًا مُعيَّنا في الواقع عن الذئاب الأخرى.

2. لام التعريف المصاحبة للصفات مع حذف الذات:

والمقصودُ هنا الصفةُ وحدها دون ذكر الذات، فهي تنُوب عنه، كما تنوب كناية الصفة عن الموصوف في علم البيان، وفي هذا القسم تفتَقِدُ الصفةُ مَرْجِعِيَّتها الحقيقية وهي كونها صفة، إذ تُصبح تحمِلُ معنى الذات أوّلا قبل النظر لكونها صفة، فقولنا (الكريم عندنا): صفة (الكريم) هنا تدلُّ على ذاتِ المتحدَّث عنه أوّلا قبل دلالتها على صفة الكرم فيه، إلا إنْ دلَّ السياق على غلبةِ الصفة فأحَالَ إلى الذاتِ من جهةٍ أخرى وحملَ الصفةَ على أصلها، ولكن الأصلَ المفتَرَضَ أنَّ الصفة متى حُذف موصوفُها نابت عنه في الدلالة عليه أوّلا، ثم دلَّتْ على معناها تاليا، ولنضرب مثالا توضيحيا بكلمة (المسكين)؛ لتنجلِيَ معه الفُروقات بين أقسام التعريف.

إذا كانت اللام للحقيقة: -لام الجنس: (المسكينُ هو الذي لا يملِكُ قُوتَ يَومه). -لام الاستغراق: (المسكين يَسْتَحِقُّ الصدقَةَ إلا الموظَّف). -لام الفَرد المبهَم: (أطعِمْ المسكين وتصَدَّقْ عليه).

إذا كانت اللام للعهد الخارجي: -لام العَهد الذكري: (أعطَيْتُ مِسكينًا صَدَقَة، وكان المسكين أعمى). -لام العَهد الحُضوري: (أَعْطِ المال لهذا المسكين). -لام العَهد العِلْمي: (أَعْطِ صَدَقَتَكَ لذلك المسكِين الذي رَأيناه عند المسجد).

إذا تأمَّلنا كلمة (المسكين) في هذه النماذج تبيَّن أنَّ اللامَ تُحيلُ إلى ذاتِ المسكين، وليس إلى صفة (المسكنة)، فهذه الصفة تقريبًا غائبة أثناء حَذْفِ مَوْصُوفها، فصارت تدل على الذات قبل الصفة، فهي تُشبه القسم الأول، فإذا ما كان مَدْخُولُ اللام صفةً نابَت عن الذات، أي أنَّ الذاتَ محذوفة والصفة مَذكورة، فالمُحال إليه إمَّا هو حَقيقةُ الذات المحذوفة، وإمَّا هو عَهديَّة الذات المحذوفة.

3. لام التعريف المصاحبة للصفات مع ذكر الذات:

في هذا القسم يجتَمِعُ الموصُوفُ بصفته، وتُذكر الذاتُ في الكلام، ولهذا فإن الصفة ستقتصر على دلالتها لا تتجاوزها، وهو موضع يحتاج للانتباه؛ إذ قد تلتبس دلالة الصفة بذات الموصوف في تحديد إحالتها التعريفية.

كما أنّ الصفة في الأصل مُشتقَّة، والمشتقَّاتُ إذا دَخَلَتْها اللام أفادت التعريف إلا اسم الفاعل واسم المفعول، فإن اللام التي تدخلهما هي اسمٌ موصول، واختلفوا في الصفة المشبهة[22]، غير أن اللام لن تكون اسما موصولا فيهما إذا وُجد في الكلام ما يدلّ على أنها للتعريف، فتكون حرفَ تعريف لا اسما موصولا، مثل: شاهدتُ عَامِلًا مُبدعًا، فأكبرتُ العامِلَ المبدعَ[23].

ثم إنَّ المشتقَّاتِ المقترنةَ باللام كلَّها في الأصل تُحيلُ إلى العهد، خارجيا كان أو ذهنيا، ولا تُحيل بطبيعتها إلى الماهية المحضة المجرَّدة إلا إذا دلَّتْ مجازا على مَصدر الصفة الجامد[24]، كما لا تُحيل المشتقَّاتُ إلى الاستغراق اللُّغوي، بل إلى المجازي فحسب.

فإذا كان مَدخُول اللام صفةً مذكورًا مع الذات بعده أو قبله، أي أن الذات مَذكور والصفة مَذكورة، فالمُحال إليه إمَّا حقيقة الوصف، وإمَّا عَهديَّة الوصف، ولنتأمل على سبيل التمثيل صفة (الكريم) في النماذج التالية:

إذا كانت اللام للحقيقة:

- **لام الجنس:** (شتَّانَ بين الكَريمِ زيدٍ والبُخلِ). ذُكِرَ الكَريمُ مَقصُودًا به نَوْعُ الكَرم أو جنسُ الكرم، بدليل وُقُوعه مُقابلا لجنس البخل.

- **لام الاستغراق:** (زيدٌ هو الكريم)، أي استغراقُ صِفَة الكَرم من كل الكُرماء مجازا، فهي بمعنى: زيد هو كل الرجال من ناحية الكرم، أو: بمنزلتهم جميعا من هذه الناحية وحدها، على سبيل المبالغة والمجاز.

- **لام الفرد المبهَم:** (زيدٌ الكَريم عندنا)، زيد يُوصف بالكرم لكنْ في ضِمْنِ جُزء مُبهَمٍ من أجزاء الكرم، أو: أن لام (الكريم) تُحيلُ إلى جزءٍ مُبْهَمٍ يخصُّ زيدا من أجزاء الكرم. (فتُحيل اللام إلى حقيقة الكرم ضِمْنَ جُزء مُبْهَمٍ من الكرم).

إذا كانت اللام للعهد الخارجي:

- **لام العَهد الذكري:** (لم ألْقَ كريما مثل زيد، وقَدْ عَرَفْتُ مِنَ الكريمِ خِصالًا أعظم). لام (الكريم) تُحيل إلى صفة الكَرم التي ذُكِرَتْ من قبل (كريما).

- **لام العَهد الحضوري:** (كل هذه التبرُّعات التي أمامك هي من الكَرِيم زيد). لام (الكَريم) تُحيل إلى صفة الكرم الحاضرة أثناء التكلُّم.

- **لام العَهد العِلْمي:** (إذا احتَجْتَ إلى تبرُّعاتٍ فعليْكَ بالكريم زيد). لام (الكريم) تُحيل إلى صفة الكرم المعلومة عند المتكلّم والمخاطَب.

ومن هذه التمثيلات نجد أن اللامَ التي مصحوبها صفةٌ تُحيل فقط إلى دلالتها بِصَرْف النظر عن الذات موصوفها، فهذه الذات المذكورة في الكلام قد حدَّدها الذهن، وذِكْرُ صفتها المحلَّاة باللام سيكون مُحالًا بها إلى حقيقتها هِيَ أو عَهْديَّتها على حسب السياق.

وهذا جزءٌ من البحث يحتاج لبسطٍ أكثر، وسنكتفي بما ذُكر ونُحجم عن التفصيلات العميقة؛ لأنها أدخَلُ في باب فلسفة البلاغة منها في باب تحليل النصوص وتذوُّقها، وفيما ذُكر غِنًى كافٍ لمن يحتاجُ التسلُّح بآليات الإحالة العَهدية أو الجنسية لخوض التحليل البلاغي.

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث سأوجز أهمَّ النتائج التي توصّلت إليها، فإنَّ الإحالة العهدية للام التعريف قد عَرَفَتْ تبايُنا في أقسامها بين الكثير من علماء النحو والبلاغة، والسببُ الرئيس وراء هذا التبايُن هو اختلافهم في مفهوم العهد، فقد كان فريقٌ منهم يرى أنَّ العهدَ مخصوص بالمعيّن الخارجي فقط، وتبعا لهذا المفهوم كان العهد مقابلا للجنس، وكانت الإحالة العهدية للام مقتصرة على العهد الخارجي، وكان الفريق الآخر يرى أن العهدَ يشمَلُ المعيّن في الخارج وغير المعيّن فيه؛ لأن غير المعيّن في الخارج قد يكون معيّنا في الذهن، وتكون الإحالة فيه إحالة ذهنية لا خارجية، فتُحيل إلى الحقيقة والماهية، لكن ضمن فرد مبهم من أفراد هذه الحقيقة، ويسمى هذا القسم بالعهد الذهني، ويُشترط فيه القرينة التي تصرف الإحالة من الماهية المجرّدة إلى تحقّقها في الوجود، وتبعا لهذا المفهوم انقسم العهد، فكان المعيّنُ يشمَلُ أقسامَ العهد الخارجي، وكان غيرُ المعيَّن قِسْمًا في لام الحقيقة.

ثم رأينا كَيْفَ أن لام التعريف تظهر في أحد ثوبين: الذات أو الصفة، وأنها في الاستعمال قد تصحَب الذات وحدها، أو الصفة وحدها، أو الصفة مع ذكر موصوفها في الكلام، فإنْ صَحِبَت الذاتَ وحده أحالَتْ إلى حقيقته أو عهديته، وإن صَحِبَت الصفةَ دون مَوْصُوفها الذات أحالَتْ أيضا إلى الذات أوّلا قبل كَوْنها صفة، ولا تُحيل إلى الصفة إلَّا إنْ ذُكر الموصوفُ رفقتها أو دلَّ السياقُ عليه.

قائمة المصادروالمراجع:

القرآن الكريم.

– الأشموني، أبو الحسن علي بن محمَّد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أربعة أجزاء، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م.

– إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2006م.

– بدر الدين ابن مالك: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 2000م.

– الخُضري، محمد بن مصطفى: حاشية الخُضَري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، جزآن، ت تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط6، 2017م.

– الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، ثلاثة أجزاء، ت عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3.

– الدسوقي، محمَّد بن أحمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على شرح السعد، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م.

– سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عُمر:

مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م.

المطوَّل في شرح تلخيص مفتاح العلوم، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 1434هـ 2013م.

– سيبويه، أبو بِشْر عَمْرو بن عثمان: الكتاب، أربعة أجزاء، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.

– عباس حسن: النحو الوافي، أربعة أجزاء، دار المعارف، ط15، دت.

– ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت مازن المبارك - محمد علي

حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

– ابن يعقوب المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م.

– ابن يعيش، يعيش بن عليّ بن يعيش: شرح المفصَّل للزمخشري، ستة أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.

الهوامش:

(1) يُنظر هذه الأقسام في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، ت مازن المبارك – محمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط6، 1985م، ص72.

وكتاب النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، ط15، دت، ج1، ص423-428.

(2) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، ت عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، ج2، ص 21-29 ، وأيضا مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص73.

(3) هذا الفرع من الاستغراق لم يذكره صاحب الإيضاح، وقد ورد ذكره في غيره من كتب النحو والبلاغة، مثل شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن مالك، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 2000م، ص70. وأيضا كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ص73.

(4) يُنظر: موسوعة علوم اللغة العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2006م، ج2، ص389.

(5) مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: ابن يعقوب المغربي، من كتاب شروح التلخيص، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م، ج1، ص326.

(6) هو عميرة بن جابر الحنفي، والبيت يذكره البلاغيون شاهدا على العهد الذهني، يُنظر مثلا: الإيضاح للقزويني ج2، ص24. كما يذكره النحويون في شواهد الجملة الحالية.

(7) يُنظر: مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، مع حاشية الدسوقي على شرح السعد: من كتاب شروح التلخيص دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م. ج1، ص327.

(8) حاشية الدسوقي على مختصر السعد: الدسوقي، من كتاب شُروح التلخيص، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م، ج1 ص321. ويُنظر: الصفحة بعدها.

(9) يُنظر: حاشية الخُضَري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الخُضري محمد الدمياطي، ت تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م، ج1، ص182.

(10) شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م، ج5، ص138.

(11) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، ج3، ص349.

(12) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن مالك، ص70.

(13) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، ص72-73.

(14) السكاكي بكتابه (مفتاح العلوم). والقزويني بكتابيه (التلخيص) و(الإيضاح في علوم البلاغة). وأما شُرّاح التلخيص فأبرزهم: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي - مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح – المطول للسعد التفتازاني - مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي - حاشية الدسوقي على شرح السعد.

(15) حاشية الدسوقي على شرح السعد: الدسوقي، ج1، ص324.

(16) المصدر نفسه، ج1، ص326.

(17) المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم: سعد الدين التفتازاني، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 1434هـ 2013م، ص225.

(18) حاشية الدسوقي على شرح السعد: الدسوقي، ج1، ص326.

(19) يُنظر: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: ابن يعقوب المغربي، ج1، ص324.

(20) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م، ج1، ص167. -بتصرّف-

(21) الكتاب: عمرو بن عثمان سيبويه، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م، ج2، ص94.

(22) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، ص71.

"اختلف النحاة في اللام الداخلة على الصفة المشبهة، فقال بعضهم إنها اسم موصول؛ لأن الصفة المشبّهة كالفعل ترفع الاسم الظاهر، وقال غيرهم إنها حرف تعريف؛ لأن الصفة المشبهة لا تُؤوّل بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنها للثبوت، والفعل للتجدد والحدوث. وأما اللام الداخلة على أفعل التفضيل وباقي المشتقات فهي للعهد، وليست موصولة". موسوعة اللغة العربية: إميل بديع يعقوب، ج2 هامش ص392.

(23) يُنظر: موسوعة اللغة العربية: إميل بديع يعقوب، ج2، ص393.

(24) يقول الدسوقي: "اعلم أن اسم الجنس المنكّر إذا كان مصدرا فإنه يدل على الحقيقة قطعا؛ لوضعه لها كذكرى وبُشرى ورُجعى، كما أن اسم الجنس المعرّف يدل عليها قطعا من غير نزاعٍ فيهما، وإن كان اسم الجنس المنكّر غير مصدر كأسد ورجل ففيه نزاع، قيل أنه موضوع للفرد المنتشر، وقيل موضوع للماهية". ج1، ص229.

ويقول بعد ذلك: "والدليل على أن المصادر موضوعة للماهية المطلقة مجرّدة عن الوحدة أن قولك ضربت ضربا لا إشعار له بالوحدة، فإن أردت الوحدة أتيت بالتاء فقلت ضربة، أو بالوصف فقلت ضربا واحدا، ويدل لذلك أيضا أن المصادر لا تُثنى ولا تُجمع". ج1، ص330.